

المحاضرة الثانية:

المذهب الاجتماعي في تفسير الظاهرة الاجرامية

يقوم الاتجاه الاجتماعي في تفسير الظاهرة الاجرامية على العوامل الخارجية التي لا تتصل بالتكوين العضوي والنفسي للفرد على عكس المذهب الفردي، ولكن تتعلق بالظروف المحيطة بالفرد كالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها من الظروف المحيطة بالفرد.

1- نظرية تصارع الثقافات

(أ) - **مضمون النظرية:** يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية لعالم الاجتماع والاجرام الأمريكي "ثور ستين سيلين"، ومفادها أن قواعد القانون الجنائي تعكس الأفكار الخلقية والآداب العامة لحضارة معينة في لحظة زمنية معينة، ومهمة القانون حماية تلك القيم والآداب عن طريق القواعد القانونية التي تقرر الجزاءات الرادعة لكل من تسول له نفسه الاعتداء عليها.

ويقصد بذلك أن في كل مجتمع ثقافة عامة وثقافات فرعية، فالطفل مثلا يتلقى داخل أسرته ثقافة معينة وفي المدرسة ثقافة مغايرة لما تلقاه في الاسرة وفي العمل قد يتلقى ثقافة مختلفة تماما عن سابقه، وكل هذه الثقافات هي ثقافات فرعية التي قد تتفق وقد تتصادم مع الثقافة العامة للمجتمع التي هي محمية بالقانون الجنائي.

وتصارع الثقافات يبرز خاصة في الدول المتكونة من عدة أعراق أو ديانات أو مذاهب، فتتعدد بذلك الثقافات ويتعذر معها في ذات الوقت إيجاد ثقافة عامة متفق عليها، ومن ثم فالجرائم التي ترتكب بسبب تصارع الثقافات فإنها ترتكب عن قناعة من أصحابها، ولا ينتابهم شعور الندم كون هذا السلوك لا يعد إجراما في ثقافتهم الفرعية، كتعدد الزوجات في فرنسا الذي يعد جرما على خلاف الدول الإسلامية التي يباح فيها التعدد.

(ب) - تقييم النظرية:

إن هذه النظرية تنطوي على جانب كبير من الصواب، خاصة في الجرائم التي ترتكب عن قناعة من أصحابها لأن الفرد الذي يرتكب الفعل الذي هو مجرم في المجتمع الذي يعيش فيه ولكنه مباح في مجتمعه، ولكن في مقابل ذلك يصعب ضبط سلوكيات الأفراد في إطار ثقافتهم تحت قواعد قانونية موحدة خاصة في المجتمعات التي تأخذ بتعدد الثقافات ومن ثم يصبح من الصعب التعامل مع هذا الأمر.

2- نظرية التفكك الاجتماعي

(أ) - مضمون نظرية التفكك الاجتماعي: تقوم هذه النظرية في تفسير الجريمة على ما يسود المجتمع من تنازع أو تضارب وهو ما يعبر عنه بالتفكك الاجتماعي، وقد ميز أنصار هذه النظرية لبيان علاقة التفكك الاجتماعي بالجريمة بين أنواع المجتمعات من جهة وبين تطور حياة الفرد داخل نفس المجتمع من جهة أخرى، حيث ميز أنصار نظرية التفكك الاجتماعي بين المجتمع الريفي البدائي ومجتمع المدن، ولاحظوا أن المجتمع الريفي يتميز بالانسجام والرقابة المتبادلة بين أعضائه وتسوده مجموعة متشابهة من القيم والعادات والتقاليد، ويعيش أفراده حياة مشتركة لخدمة مصالح الجماعة لهذا تكاد تخلو حياتهم من الصراعات المتبادلة ومن ثم انخفاض معدل الجريمة.

أما في المدن فالأمر مختلف كونه يتسم بالتعقيد واختلاف العرقيات ما ينتج عنها تباين في العادات والتقاليد حتى اختلاف الديانات في بعض الأحيان، فتنضارب المصالح التي ينتج عنها التصارع بين أفرادها لذلك ينتشر في هذا المجتمع روح الفردية المبنية على المصالح الشخصية ولو على حساب الآخرين دون مراعاة للقيم والمبادئ والضوابط اللازمة للحياة في المجتمع وهو ما يقود الفرد إلى مخالفة القانون ومن ثم ميله نحو الاجرام.

(ب) - تقييم نظرية التفكك الاجتماعي:

رغم أن ما ذهب إليه هذه النظرية يعد منطقيا، وذلك عندما فسرت الجريمة استنادا إلى ما أصاب المجتمع الحديث من تفكك وتناقض في ثقافته وقيمه ومبادئه، الأمر الذي يشكل عاملا دافعا إلى ارتكاب الجريمة، إلا أنه يؤخذ عليها:

- لا يمكن الأخذ بهذه النظرية في تفسير الجريمة كظاهرة عامة في حياة المجتمع، لأن فكرة التفكك الاجتماعي لا يمكن الأخذ بها على إطلاقها وإهمال غيرها من العوامل الخارجية والفردية التي تحكم السلوك الإنساني - كما ذهب إليه النظريات السابقة- وتؤثر بشكل ملحوظ في السلوك الإجرامي.

- لا يمكن لهذه النظرية أن تقدم تفسيراً مقبولاً وهذا راجع لعدم ارتكاب بعض أفراد المجتمع الذين يعيشون في نفس ظروف التفكك الاجتماعي التي تسود رغم ذلك لم يقدموا على ارتكاب الجريمة.

ثالثا: المذهب المختلط

لقد حاول علماء الاجرام المحدثين تفسير الظاهرة الاجرامية استنادا إلى الجمع بين العوامل الفردية التي تقوم على التكوين العضوي والنفسي للمجرم، وبين العوامل الخارجية التي تقوم على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الظروف المهيئة للسلوك الاجرامي.

وقد تعددت النظريات التي تبنت هذا الاتجاه ولا يسعنا المقام لذكرها جميعا، لذلك سنكتفي بأهم هذه النظريات وهي نظرية الاستعداد الاجرامي (نظرية التكوين).

1- مضمون نظرية الاستعداد الاجرامي:

تقوم هذه النظرية على فكرة أن المجرم له استعداد داخلي بعدم تقبل قواعد السلوك الاجتماعي واحترام الآخرين في المجتمع، وهو ما يعرف "بالاستعداد الاجرامي لدى الفرد"، لكن يبقى هذا الاستعداد كامنا في داخل الفرد ولكن قد يخلق لديه ميلا للإجرام إذا احتك بعوامل خارجية تهيج هذا الاستعداد الداخلي فتخرجه في شكل سلوك اجرامي، ويعد " ديتوليو " مؤسس هذه النظرية.

لهذا يمكن القول بان الجريمة هي نتاج تفاعل عدة عوامل منها ما هو داخلي يتعلق بالتركيبية العضوية والنفسية للفرد، ومنها ما هو خارجي يتمثل في العوامل الاجتماعية والبيئية المحيطة بالفرد.

ويرى ديتوليو أنه للكشف عن الاستعداد الاجرامي لدى الفرد، يجب اجراء دراسة متكاملة لتكوينه وشخصيته على النحو التالي:

- دراسة وظائف الأعضاء والأجهزة الداخلية للجسم كالجهاز العصبي والجهاز التناسلي والجهاز التنفسي، وكذلك دراسة افرازات الغدد.
- دراسة الحالة النفسية للفرد لمعرفة مدى نشاط غرائزه من عدمها، وقد لاحظ ديتوليو أن الانسان المجرم غالبا ما يكون مصابا بشذوذ في بعض الغرائز، فالخلل مثلا في غريزة التملك يدفع الفرد لارتكاب جرائم الأموال، والخلل الذي يصيب غريزة الدفاع يجعل الفرد يقدم على ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص، والشذوذ الذي يصيب الغريزة الجنسية يدفع الفرد لارتكاب الجرائم الواقعة على العرض والشرف.

- دراسة الأعضاء الخارجية للفرد للتعرف على ما يتوفر لديه من شذوذ من خلال تفحص عينيه وأطراف جسمه واذنيه وكذا حجم العينين والانف وغيرها، حيث يرى ديتوليو بتميز المجرمين الذين لديهم عيب جسماني عن باقي المجرمين.

ويرى ديتوليو أن هذه الاستعدادات الاجرامية تبقى كامنة بداخل الفرد إلى أن يتم إيقاضها من خلال العوامل الخارجية المحفزة لها، مما تدفع الفرد لارتكاب الجريمة.

في مقابل ذلك يرى ديتوليو بأن هذا الاستعداد الاجرامي غير متوافر لدى كافة الناس والدليل أن العوامل الخارجية التي تدفع المجرم لارتكاب السلوك الاجرامي، لا تحدث هذا التأثير لدى الأشخاص الاسوياء، وشبه ديتوليو ذلك بالمرض الذي تتوقف إصابة الجسم فيه بقدر ما يتمتع به المريض من مناعة لمقاومته.

هذا وقد قسم ديتوليو الاستعداد الاجرامي إلى: استعداد أصيل؛ يتميز بالثبات والاستمرار بسبب وجود خلل عضوي ونفسي لدى الفرد. واستعداد عرضي؛ ذو صفة عارضة منشؤه عوامل داخلية وخارجية تؤثر على الفرد فتضعف قدرته على التحكم في نزعاته فيقدم على السلوك الاجرامي على سبيل المصادفة.

2- تقدير النظرية:

- يؤخذ على هذه النظرية أنه يصعب التسليم بها كونها لا تصدق على جميع أنواع الجرائم، فالجريمة كواقعة قانونية تختلف باختلاف الزمان والمكان، حيث تصلح هذه النظرية للتطبيق على الجرائم الطبيعية كالسرقة والقتل ولا تصلح للتطبيق على الجريمة المصطنعة.

- الأخذ بهذه النظرية يقود للقول بأن العوامل الاجتماعية غير كافية بمفردها لدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، لأنها تتفاعل مع عوامل داخلية لتكون معها السلوك

الاجرامي، لكن الواقع أثبت عكس ذلك في كثير من الحالات حيث يمكن ان ترتكب الجريمة تحت تأثير العوامل الخارجية وحدها كحالة القتل في جريمة التلبس بالزنى.